التركيبُ النحويُّ أسسه المعنوية والوجودية

The grammatical Structure, Its Moral and Existential Basis.

أ. د . أحمد رسن صحن

جامعة البصرة / كلية الآداب / قسم اللغة العربية

Dr. Ahmed Rasan Sahn.

Al Basrah University/ College of Arts,

Department of Arabic Language.

كلمات مفتاحية : التركيب ـ التركيب النحوي ـ الأسس المعنوية والوجودية ـ العلاقات التركيبية

Key words: (Structure - Grammatical Structure Moral and Existential Basis - Structural Relationships).

ملخص البحث

التركيبُ النحويُّ عملية عقلية تؤلّف بين الكلمات؛ لتكوين المركبات المفيدة على أسس المعنى بين الكلمات. ومن المعاني اتحاد معنى المبتدأ والخبر، وقيام الفاعل بفعله، ووقوع الفعل على نائب الفاعل. وترتبط الفضلات بالجملة لاتحاد معانيها بمكونات الجملة الأساسية. وهذه الأسس المعنوية ترجع إلى أسس وجودية خارجية بين الأشياء التي تدلّ عليها مكوّنات الجملة؛ إذ توجد علاقات اتحاد أو تأثير بين الأفعال والأشخاص والأشياء الأخر تسمح للمتكلم بالحديث عنها في جمل مقبولة.

Abstract

Syntactic structure is a mental process that consists of words; To form beneficial compounds on the basis of meaning between words. Among the meanings is the union of the meaning of the subject and the object, the action of the subject, and the occurrence of the action on the deputy of the subject. The complements are related to the union of their meanings with the components of the basic sentence. These moral basis are due to external ontological basis among the things indicated by the components of the sentence. There are relationships of union or influence between verbs, people and other things that allow the speaker to talk about them in acceptable sentences.

المقدمة

شغلَ استعمالُ الإنسانِ اللغةَ اللسانيين، وأثارت أسئلةً لديهم أنماطُ التعبير عن المقاصد. وهو موضوع مثير يَشي بارتباط عميق بين العقل البشري واللغة؛ ويُوحي بقدرة العقل على توظيف اللغة المحسوسة لاحتواء القصد غير المحسوس وتوصيله إلى المتلقينَ بصورة منطوقة محسوسة. هذه الثنائية : المعنى المجرّد واللفظ المحسوس تحتاج إلى تفسير يُفكك البناءَ التركيبي للمركبات اللغوية. ويتمعّن في المعاني التي تحملها؛ ليصل إلى ما يمكنه أنْ يفهمه من أسس يتكئ العقل عليها؛ ليرصف مكونات التركيب المُراد إنتاجه. لذلك حاولتُ ـ ههنا ـ أنْ أبيّن تلك الأسس التي يستند إليها العقل عند إنتاجه الجمل قبل أنْ ينطق المتكلم بها. وقد تألّف البحث من تمهيد وثلاثة محاور ونتائج :

١ـ التمهيد الذي وسمته بالتأصيل الدلالي للتركيب. لتحديد معنى التركيب، والتركيب النحوي في أصله اللغوي، وفي فرعه الاصطلاحي.

٢ـ المحور الأول : مكونات المرّكب التامّ. ذكرتُ فيه تحليلَ النحاة لمكوّنات الجملة. وقابلية أنواع الكلمة على الدخول في التركيب العقلي، مع تَبيين خصائص الكلمة التي تُسهم في تكوين الجملة.

٣ـ المحور الثاني : العلاقات التركيبية بين العُمَد. ركّزتُ فيه على العلاقات المعنوية والوجودية في ارتباط المبتدأ بالخبر، والفعل بالفاعل وبنائب الفاعل.

٤ـ المحور الثالث : العلاقات التركيبية بين الفضلات والعمد. وضّحت فيه العلاقات المعنوية والوجودية عندما تتعلّق الفضلات بعمد الجملة كالمفعول المطلق بالفعل، والحال بصاحبه وغيرهما.

٤ـ نتائج البحث : استنتجتُ بعضَ النتائج الأساسية بعد التدقيق في المعاني النحوية التي عرّفها النحاة، وحلّلوا استعمالاتها. وهي :

ـ التركيب النحوي عملية فكرية قبل إنتاج الكلام.

ـ اتحاد المعنى والوجود أساس التركيب.

ـ كل كلمة فيها شروط المعنى والوجود تصلح للدخول في تركيب.

ـ الحرف لا يدخل في تركيب؛ لخلّوه من المعنى المستقلّ؛ لأنّ معناه في غيره. وليس له وجود خارجي مستقلّ.

هذا البحث ثمرة التأمّل في فكر النحاة والتدبّر في تحليلهم مكوّنات التركيب، وخصائصها اللفظية والمعنوية. وقد فتح فكرُهم النحوي لي مجالَ البحث في كشف العلاقة بين (العلاقات المعنوية بين الكلمات) وبين (الأشياء التي تدلّ عليها في الخارج)، فوجدتُ أنّ الوجود الخارجي أساس متقدّم على أساس المعنى في تكوين الجمل؛ لأنّ الجمل المستعملة في مصنفات النحاة تُحيل على أشياء خارجية فيما بينها علاقات وجودية حقيقية تؤثّر في ربط الكلمات في الذهن وفي نسق ترتيبها.

التمهيد

التأصيل الدلالي للتركيب

١ـ التركيب في اللغة

التركيب مصدر الفعل الثلاثي المزيد بالتضعيف «ركّبَ الشيءَ وضعَ بعضَه على بعض»[١] و» ركبتُ أثره وطريقه إذا تبعتُه ملتحقًا به ... تقول في تركيب الفصّ في الخاتم والنصل في السهم : ركّبتُه فتركّبَ فهو مركَّب وركيب»[٢]. فيُحدّد المعجم العربي معنى(التركيب) من الفعل الخارجي المدَرَك بالعين الباصرة. وهو وضع أجزاء الشيء بعضها فوق بعض. فهذا التفسير اللغوي ينطوي على ملاحظة للواضع، ولشيء له أجزاء. فيقوم الواضع بوضع أجزاء من الشيء على بقية أجزائه. ويُفهم من هذه العملية التركيبية احتمالان : أنّ الشيء موجود. وقام الواضع بتركيب أجزائه بعضها على بعض،

فأوجد مركبًّا جديدًا بطريقة الوضع. أو أنّ الشيء لم يكن موجودًا. وإنّما هناك أشياء جعلها الواضع أجزاءً بعملية التركيب الخارجي ؛ لإيجاد الشيء نفسه. فقد أوجده بتركيب الأجزاء. مثل الكرسي لم يكن موجودًا. ولمّا قام الصانع بتركيب أجزائه من قطع الخشب بطريقة معيّنة أوجد الكرسي من قطع الخشب.

٢ـ التركيب في الاصطلاح

عرّفه الشريف الجرجاني : «التركيب كالترتيب لكن ليس لبعض أجزائه نسبة إلى بعض تقدُّمًا وتأخُّرًا»[٣]. التعريف قائم على التشبيه؛ فيُرجع إلى تعريف الترتيب لمعرفة وجه الشبه بينه وبين التركيب؛ ليتحدّد معنى التركيب الاصطلاحي. و»الترتيب ... هو جعل الأشياء الكثيرة بحيث يُطلق عليها اسم الواحد، ويكون لبعض أجزائه نسبة إلى البعض بالتقدُّم والتأخُّر»[٤] .

يتّفق المفهومان في أمور :

١ـ وجود أشياء كثيرة.

٢ـ جعل الأشياء الكثيرة واحدةً يُطلق عليها اسم لشيء واحد.

٣ـ هذه الأشياء تكون أجزاء لذلك الواحد.

فهما عمليتان تقعان على أشياء متفرّقة، فتوحّداها في شيء ذي اسم واحد. ويختلفان في وجود نسبة بين أجزاء الشيء الذي أُجري عليه الترتيب في التقديم والتأخير. وبعدم وجود النسبة بين أجزاء الشيء الذي أُجري عليه التركيب.

ويُقسم التركيب في الاصطلاح تقسيمات متعدّدة. منها تقسمه قسمين في أحد تعريفاته : «التركيب ضد التحليل، وهو تأليف الكلّ من أجزائه. فإذا ركّبت الماء من الأوكسجين والهيدروجين، كان تركيبُك تجريبيًّا، وإذا جمعت المبادئ البسيطة، وألّفت منه نتائج مركّبة كان تركيبك عقلًا»[٥]. وهما : التركيب التجريبي، والتركيب العقلي. ويُفهم من هذا التعريف أنّ التركيب العقلي عملية عقلية يقوم بها العقل عندما ينظر إلى مفاهيم غير مركّبة يجمعها في مركب واحد. وهذا المعنى العقلي سيُبيّن في هذه الدراسة في إطار النحو العربي؛ لأنّ العقل يجمع الكلمات بحسب نظام نحوي، ويجعلها مفيدة ومقبولة.

٣ـ التركيب النحوي

حدّد في الاصطلاح بأنّه «ضمّ كلمة فأكثر إلى كلمة أخرى كبعلبك وغلام زيدٍ. فضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى تركيب، والمجموع مركب سواء كان بينهما نسبة أم لا بخلاف التأليف إذ يُشترط وقوع الألفة بين الجزئين ، فهو أخصُّ ، فهو تركيب وزيادة»[٦] .

فيُفهم منه أنّ التركيب فعل عقلي يقع على كلمة أو أكثر؛ لإنتاج مركب إسنادي بين مكوناته نسبة أو إسناد. أو مركب غير إسنادي ليس بين مكوناته نسبة.

فيبني هذا الاصطلاح صورة التركيب ممّا يأتي :

١ـ التركيب النحوي وظيفة عقلية سابقة للكلام.

٢ـ يشترط إنشاء كلمات مفردة قبل التركيب؛ لتكون بعد ذلك مكونات للتركيب .

٣ـ ينتج في التركيب العقلي مركّبات لفظية جديدة مؤلّفة من كلمتين أو أكثر.

٤ـ بعض المركبات بين أجزائها نسبة. وبعض المركبات تخلو أجزاؤها من النسبة فيما بينها.

إنّ المقصود في هذه الدراسة التركيب الذي يُنشئ فيه مركبا إسناديا. فهو الموضوع المطلوب تبيينه. والبحث عن الأسباب والمسوّغات التي يقوم عليها؛ لتصحيح نتائجه واستقامة مركباته الخطابية. وقد حدّد هذا التركيب بقول ابن يعيش : «تركيب الإسناد أن تركّب كلمة مع كلمة تنسب أحدهما إلى الأخرى ... تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لأحدهما تعلّق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة... الإسناد أعمّ من الخبر؛ لأن الإسناد

يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام»[٧]

.

ويتوقّف فهم تلك الأسس التي يُبنى عليها التركيب العقلي على فهم معنى الإسناد. وهو النسبة الموجودة بين مكونات مركباته, والحكم الذي هو جزء من الكلام « لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي الإسناد الذي هو رابطة. ولا بد له من طرفين، مسند ومسند إليه»[٨] .وهي علاقة بين طرفين. مثل «الضرب نسبة بين الضارب والمضروب ـ في الفعل ضرب المتعدّي ـ لا يقوم بأحدهما دون الآخر؛ لصدوره عن أحدهما ووقوعه على الآخر»[٩] .

يتضح أنّ الإسناد حكم عقلي ينشأ بين كلمتين إحداهما محكوم عليها(المسند إليه) والأخرى محكوم بها(المسند). وههنا نحتاج إلى مقاربة المقتضيات، والأسباب التي تسمح للمتكلم بإنشاء الحكم، وتساعده على إيجاد الإسناد بين الكلمات عندما يلتزم بقوانين اللغة الذاتية. أتلك الأسباب داخلية في ذوات الألفاظ، ومن صفاتها الذاتية أم هي خارجة عن ذوات الألفاظ، وليست من صفاتها الذاتية، فتكون عارضة عليها ؟ أهنالك أسباب عندما يهتدي العقل بها يقتدر على العطاء، ويُنتج الكلام، أم لا توجد مبررات وراء التركيب يتكئ عليها العقل في اصدار أحكامه التركيبية بين الكلمات، فيكون التركيب العقلي غير ملزمٍ باشتراطات اللغة. ولا يكون خاضعًا لطبيعة اللغة وخصائصها. فهو عندئذٍ قادر على رصف الكلمات بأيّة طريقة يختارها ؟.

المحور الأول : مكونات المركّب التامّ

ينظر العقل إلى الكلمات، ويضعها في ترتيب خاص يُنتج مركبًا مفيدًا. واحتمالات التركيب العقلي بين أقسام الكلمة : الاسم والفعل والحرف. ستة اثنان منها يحقّقان الفائدة الخطابية. وهذا التصوّر العقلي للعلمية الذهنية يُشير إليه سيبويه بقوله : « الذي يصحّ به فائدة على وجهين جملة من اسم مع اسم أو اسم مع فعل»[١٠].

ويصف الرضي الإسناد ومكوناته بوضوح قائلًا : «أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي الإسناد الذي هو رابطة، ولابد له من طرفين : مسند ومسند إليه. والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسندًا ومسندًا إليه، والفعل يصلح لكونه مسندًا لا مسندًا إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما. والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة ... لا يعدو ستة أقسام : الاسمان ، والاسم مع الفعل أو الحرف، والفعل مع الفعل أو الحرف، والحرفان. فالاسمان يكونان كلامًا؛ لكون أحدهما مسندًا والآخر مسندًا إليه، وكذلك الاسم مع الفعل؛ لكون الفعل مسندًا والاسم مسندًا إليه»[١١] .

هذا التحليل اللغوي للتفكير النحوي يُبيّن أن التركيب يخضع لإكراهات لغوية متأتّية من طبيعة الكلمات. إذ تتّصف بعض الكلمات بقابلية على الدخول في الإسناد. فتكون مكوّنًا إسناديًا وهما الاسم والفعل. والاسم قابليته أقوى على ذلك؛ لأنه يمكن استعماله في طرفي الإسناد معًا. والفعل يدخل في طرف واحد وهو المسند. ويفتقد الحرف هذه القابلية؛ ليكونَ مكونًا اسناديًا. وهذه القابليات الاسنادية وعدمها تؤثر في العمليات التركيبية. وتحدّد قدرات العقل في تكوين مركبات مثل تركيب اسم مع اسم. ولا تسمح له بعض الكلمات بتكوين مركبات أخر مثل لا يقبل الفعل أن يركّب مع فعل آخر أو مع حرف.

وهذه الإمكانات التي تُسهم الكلمات في إيجادها، وعدم الإمكانات التي تمنع المتكلم من تكوين الكلام قد بيّنها النحاة بدقة. واعتنوا بذلك التركيب المنتج للكلام «التركيب الذي ينعقد به الكلام وتحصل منه الفائدة فإن ذلك لا يحصل إلاّ من اسمين نحو زيد أخوك والله ربُّنا لأن الاسم كما يكون مخبرًا عنه فقد يكون خبرًا أو من فعل واسم؛ لأن الفعل نفسه خبر

ولا يفيد كي تسنده إلى محدث عنه، ولا يأتي من فعل وحرف ولا حرف واسم لأن الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل فهو كالجزء منهما وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلامًا»[١٢].

و»الفعل والحرف لا يكون منهما اسناد، وذلك لأن الفعل خبر وإذا أسند الخبر إلى مثله لم تفد المخاطب شيئًا إذ الفائدة تحصل بإسناد الخبر إلى مخبر عنه معروف نحو قام زيد ... ولا يصح أن يسند إلى الحرف أيضًا شيء؛ لأن الحرف لا معنى له في نفسه، فلم يفد الإسناد إليه ولا إسناده إلى غيره فلذلك اختصّ الإسناد إليه بالاسم وحده»[١٣].

وقد بيّن ابن السراج الخصائص الذاتية لأقسام الكلمة في عملية الإخبار في قاعدة كلية : «الاسم ما جاز أنْ يُخبر عنه، نحو قولك : عمرو منطلق... والفعل : ما كان خبرًا، ولا يجوز أنْ يُخبر عنه، نحو قولك : أخوك يقوم، وقام أخوك. فيكون حديثًا عن الأخ. ولا يجوز أنْ تقول : ذهب يقوم... والحروف ما لا يجوز أنْ يُخبر عنها ولا يجوز أنْ تكون خبرًا»[١٤] . وقد صاغ القاعدة نفسها من رؤية تأليف الكلام وإنتاجه بهذه الأقسام « الذي يأتلف منه الكلام الثلاثة، الاسم والفعل والحرف، فالاسم قد يأتلف مع الاسم نحو قولك : «الله إلهنا». ويأتلف الاسم والفعل نحو : قام عمرو، ولا يأتلف الفعل مع الفعل، والحرف لا يأتلف مع الحرف»[١٥] .

ويتضح أن معاني الكلمات تفرض على المتكلم إيجاد عمليات إسنادية معينة. ولا تسمح له بتكوين عمليات إسنادية أخرى. فالاسم يدلّ على معنى مستقلّ، هو ذات يسند إليها معنى، ويُخبر عنها به. فقد تقوم الذات بفعل ما يعبّر عنه المتكلم عند مشاهدته بجمل متعددّة مكونة من فعل وفاعل. فيقول المتكلم : جلس محمد، وأكل علي العنب. ورأى العالم الحقيقة واضحة. أو قد يتصف الفاعل بالفعل، ويتقبّله إذا كان الفعل غير اختياري، وليس للفاعل حرية في القيام به مثل : مات الرجل، واخضرّت الشجرة، واحتوى الأناءُ الماءَ.

ويشترك الاسمان في النسبة الإسنادية عندما يعبّر المتكلم عن اتصاف الأشياء التي يعلمها بصفات معيّنة، فيقول : (الرجلُ عالمٌ) إذا علم المتكلم الرجلَ، وأدرك صفة العلم فيه. و(الماء محيي النبات)، إذا عرف الماء وصفة الحياة التي اتّحدت به. وقد يتكوّن التركيب من اسم وجملة عندما ينسب المتكلم للاسم فعله الذي قام به أو اتّصف به، فيقول : (أخوك يمشي في الحديقة). فالمتكلم يرى الأخ، ويرى قيامه بفعل المشي في الحديقة. فنسب هذا الفعل إلى الأخ؛ لأنه قام به، ثم نسب هذا المركّب الإسنادي إلى الأخ ثانية؛ ليبيّن أنّ الأخ هو الذي قام بالمشي في الحديقة. ولو قال المتكلم : يمشي أخوك في الحديقة. فقد نسب الفعل فقط إلى الأخ.

والفعل دالّ على حدث وزمن. فلا يقبل الإسناد إليه. وإنّما يقع مسندًا إلى الاسم. ويُخبر به عن الاسم. والحرف ليس له معنى مستقل يدلّ على شيء خارجي؛ فلا يقبل عمليات الإسناد البتة. هذه الرؤية التي تنظر إلى الكلمة ومعناها وواقعها الخارجي تتحكّم بالخطاب، فتتنوّع التركيبات العقلية؛ فتُؤثّر في تنوّع المركبات الكلامية. ما يعني أنّ العقل يتلّقى المعرفة من محيطه الخارجي، ويُبدع لها معانيَ، ويصوغ لها ألفاظًا. ثم يبحث عن العلاقات الدلالية بينها. وتلك العلاقات الدلالية منتجة من الخارج الذي أخذت منه المعرفة أو من مصادر المعرفة لدى المتكلم. ثم يوّحد بين الكلمات طبقًا لمعانيها التي تفرض ارتباطات، وتمنع ارتباطات أخرى.

يمثّل الكلام السابق قواعد كلية للنحو العربي منتجة من معرفة المتكلّم باللغة وخصائصها ودلالاتها على مراجعها الواقعية أو سياقها الخارجي، وفيه المتكلم نفسه، والمتلقّون لكلامه. وهذا الفهم لا يكفي للاطلاع

على قدرة العقل في إنتاج الكلام. بل ينبغي التوغّل إلى المركبات التي أنتجها المتكلم؛ للتوصّل إلى عملياته الفكرية التي مُورست أثناء إنتاج ذلك الكلام الذي حلّله النحاة في مصنفاتهم. وهذا البحث والرصد يوجب أنْ يُجرى تحليل للأبواب النحوية، وتفكيك لقضية الإسناد التي تُجمع فيها الكلمات، والتحقّق من طبيعة العلاقات الإسنادية التي تتّصف بها تلك الأبواب.

المحور الثاني ـ العلاقات التركيبية بين العُمَد

١ـ المبتدأ والخبر

التركيبات العقلية التي تُجرى في هذا الباب تُبنى على أساس المعنى العام للمبتدأ. وهو اسم دالّ على ذات معلومة في التداول عند المتكلم والمتلقي، وعلى المعنى العام للخبر. وهو الاسم الدالّ على صفة أو جملة اسمية أو فعلية دالّة على خبر يُوصف به المبتدأ، ويُعرّف به. يعلمها المتكلم، ويوصلها بكلامه إلى المتلقّي الجاهل بالخبر. وهذه قواعد محصّلة عند النحاة بناءً على حقيقة المبتدأ والخبر وأنواعهما وخصائصها الذاتية التي تؤهّل كليهما للانضمام في مركّبات متنوّعة وكلام مفهوم؛ إذ «خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًا ... وخبر المبتدأ ضربان مفرد وجملة فإذا كان الخبر مفردًا كان هو المبتدأ في المعنى أو منزلًا منزلته... ويؤيّد عندك هاهنا أن الخبر هو المبتدأ أنه يجوز أن تفسّر كل واحد منهما بصاحبه ... لو سئلت عن زيد من قولك زيد منطلق فقيل من زيد هذا الذي ذكرته ؟ لقلت هو المنطلق ولو قيل من المنطلق لقلت هو زيد»[١٦].

إنّ الخبر الذي ينتقيه العقل، وينسبه إلى المبتدأ قسمان : خبر مفرد أي كلمة واحدة. وخبر مركب «وخبر المبتدأ ينقسم على قسمين : إمّا أن يكون هو الأول في المعنى غير ظاهر فيه ضميره نحو : زيدٌ أخوك... فالخبر هو الأول في المعنى... أو يكون غير الأول وفيه ضميره، نحو قولك : عمرو ضربته، وزيدٌ رأيتُ أباه. فإنْ لم يكن على أحد هذين فالكلام محال»[١٧] وليس هناك خبر غيرهما؛ إذ يدخل العقل في دائرة الكلام المحال الذي لا يقبله العقل نفسه عند قيامه بتجريب الكلام وتكوينه. فلا يعتني العقل بتركيب اسم مع حرف مثل : (الكتاب في)، أو (في الكتاب). ولا يفهم معنى تامًا من تركيب فعل مع فعل، مثل : (يكتبُ جلسَ). بكون إحدى الكلمتين مبتدأ والأخرى خبره. ولا يرضى بتركيب اسم مع جملة مغايرة تمامًا لمعنى ذلك الاسم، مثل : (الكتابُ قرأتُ المجلة). كلُّ ذلك التركيب غير مقبول؛ لأنّه ليس هناك اتحاد معنوي بين الاسم الذي يُقصد به أنْ يكون مبتدأ، والكلمات التي يُراد أنْ تكون خبرًا له.

أـ الخبر المفرد

نفهم من إشارة «هو المبتدأ في المعنى أو منزلًا منزلته» أنّ الرابطة التي تجعل المتكلّم يركّب المبتدأ والخبر المفرد هي الاتحاد في المعنى. ويدلّان على شيء واحد. أو لهما معنى واحد منتزَع من مرجعين بينهما مشابهة. وآلية تفسير أحدهما بالآخر تُثبت ذلك كما في الجملة : زيدٌ منطلقٌ. فزيدٌ المبتدأ وهو اسم دالّ على ذات خارجية معلومة عند طرفي الخطاب. ومنطلق هو الخبر، وهو اسم دالّ على صفة اتصفت بها تلك الذات الخارجية معلومة عند المتكلّم ومجهولة عند المخاطَب. والعلاقة بينهما معنوية؛ إذ منطلق صفة متحدة مع وجود زيد عند قيامه بالانطلاق. وليست خارجة عن وجوده، ولا مستقلة بذاتها؛ لأنّها ليست بذات كي تتمكن من الاستقلال والانفراد وحدها. بل هي صفة لزيد، والصفات تلحق الموصوفات أي الذوات التي تتمتع بالوجود والاستقلال، وتمتلك القدرة على التحلّي بالصفات في وجودها. والدليل على الوحدة المعنوية بين زيد والمنطلق هو التفسير

اللغوي : فزيد هو المنطلق. والمنطلق هو زيد.

وحقيقة الأمر راجعة إلى وحدة الوجود الخارجي. إذ يُدرك المتكلّم أنّ صفة الانطلاق اتّحدت مع وجود زيد. فهناك شيء واحد في الوجود الخارجي، وهو زيد له اسم (زيد) للدلالة على ذات معلومة، وينتزع الذهن منه مفهوم (منطلق) الدالّ على صفة زيد، ثم يؤلّف بينهما في مركب اسمي؛ لوجود رابطة الوحدة المعنوية المنتزعة من الوحدة الوجودية الخارجية. ويمكن أنْ يستدلّ على صحة هذا التفسير بنقيضه؛ فإذا صدق أحدهما كذب الآخر. فالمتكلّم لا يستطيع أنْ يقول على وجه الحقيقة : الباب منطلق. ولا يُقبل منه هذا الكلام؛ فما المانع من رفض كلامه ههنا ؟. لا ريب في أنّ وجود الباب لا تتّحد معه صفة الانطلاق؛ لأنّ الباب لا يقوم بفعل الانطلاق أو يتقبّله كي يتصف بهذه الصفة. ما ينعكس على المعنى، فيكون معنى الباب غير معنى المنطلق؛ لاختلاف الوجود الخارجي لهما. إذ وجود الباب لا يقبل الاتحاد بصفة الانطلاق. وهذه الصفة لا تتحقّق في وجود الباب؛ لأنّه عاجز عن القيام بفعل الانطلاق أو الانفعال به. فضلًا عن الاتحاد بصفة الانطلاق.

إن الوحدة المعنوية نصَّ عليها الرضي أيضًا بقوله : «الخبر لمّا كان هو المبتدأ في نحو : زيد قائم، أو كأنه هو في (وأزواجُه أمهاتُهم)، ارتفع بارتفاعه»[١٨]. فزيد المبتدأ هو قائم، والقائم هو زيد. ولو دُقّق جيدًا فيهما؛ لظهر أنّ زيدًا المبتدأ له معنى وهو شخص موجود يعلمه المتكلم والسامع. وقائم الخبر له معنى مختلف عن معنى زيد. وهو موصوف بالانطلاق لا يعلم به المخاطَب بحسب سياق الخطاب. والاختلاف في المعنى يُفهم عندما يُنظر إلى زيد وحده، وينظر إلى قائم وحده. فلا يوجد اتحاد معنوي بينهما إلاّ إذا نظر المتكلم إلى زيد الشخص ، ورأى قيامه. عندئذٍ يُدرك الاتحاد في الوجود أي اتصاف زيد بالقيام. وذلك الاتحاد الخارجي هو الذي يُوجد الاتحاد في المعنى، فيُخبر عن زيد بأنّه قائم.

أمّا الخبر (المنزَّل منزلة المبتدأ أو كأنّه المبتدأ) مثل زيدٌ أسدٌ. والمعلمُ رسولٌ. فلا تجد بين الاسمين اتحادا في المعنى، ولا اتحادا في الوجود الخارجي. فوجود زيد غير وجود الأسد. ووجود المعلم غير وجود الرسول. فلا يوجد أساس وجودي واحد. ولا مبرّر دلالي واحد على جهة المعنى الحقيقي يساعد على الإسناد بين الاسمين. إذ لا يصحّ أن يقول المتكلم حقيقةً : زيدٌ أسدٌ. ولا المعلمُ رسولٌ؛ لأنّ الأسماء ليس بينها اتحاد معنوي كي تدخل في عملية الإسناد. فلا يقبل المتكلم، ولا المخاطَب كلتا الجملتين دلاليًا. ولكن المصحّح للجملتين هو وجود اتحاد في الشبه. وهو الشجاعة عند زيد وعند الأسد. والهداية عند المعلم وعند الرسول. فينتج من ذلك الشبه نوع من الوحدة المعنوية مبنية على تلك الوحدة في الصفة التي اتصف بها تلك الأشخاص في الخارج. وتلك الوحدة في المعنى تعدّ المقوّم للإسناد بين المشبّه والمشبّه به. فكأن زيدًا هو أسد في الشجاعة لا في الوجود، ولا في غيرها من الصفات. وكأنّ المعلم هو رسول في الهداية والتعليم فقط.

ب ـ الخبر الجملة

يحكم العقل بأنّ الجملة عندما تُستعمل خبرًا لا بد من أنْ ترتبط بالمبتدأ في وحدة المعنى فيصحّ اسنادها إليه. فيكون المعنى هو الرابط الموحّد بينهما من غير حاجة إلى رابط لفظي؛ لأنّ «الجملة الواقعة خبرًا ... أن تكون هي المبتدأ معنى ... لم تحتج إلى الضمير كما في ضمير الشأن، نحو : هو زيدٌ قائم، وكما في قولك : مقولي : زيدٌ قائم؛ لارتباطها به بلا ضمير، لأنها هو»[١٩].

وهناك فرق بين نسبة الفعل فقط إلى فاعله؛ إذ كان المخاطَب جاهلًا بالفعل. وبين نسبة الفعل المنسوب

من قبلُ إلى فاعله نسبة جديدة، إذ كان المخاطَب جاهلًا بقيام الفاعل بالفعل؛ لأن المتكلم أخبر عن الفاعل بفعله فقط في النسبة الأولى. وأخبر بنسبة سابقة عن الفاعل نفسه في الجملة الثانية. أو يقول : (الشمسُ تشرقُ صباحًا). فالمتكلم أبصر الشمس، وأبصر فعل الإشراق الذي تلبّست به الشمس في الصباح. ثم نسب تلبّس الشمس بالإشراق إلى الشمس نفسها. وإذا قلتَ : «زيدٌ قامَ. ليس بمسند إليه الفعلُ أو شبه الفعل، وإنّما أُسند إليه الفعلُ، فالفعل وشبهه مسندٌ إلى ما هو مؤخر وهو الضمير، وهما جميعًا مسندان إلى زيد، وإنّما اتفقَ أنّ الضمير الذي في قام أو قائم في قولك : زيدٌ قائم هو في المعنى زيدٌ. فتوهّم أنّه واردٌ وليست هذه دلالة لغوية وإنّما هي دلالةٌ عقليةٌ»[٢٠].

والجملة الاسمية(هو زيدٌ قائم) مركّبة من(هو) المبتدأ والخبر(زيدٌ قائم) الجملة الاسمية. فإنّ لكل اسم من هذه الأسماء الثلاثة معنى مختلفًا عن معنى الآخر. (هو)ضمير دالّ على ذات غائبة. و(زيد) علم لشخص. و(قائم) صفة. لكن العقل يرى وجودًا واحدًا، وهو وجود ذات غائبة عن سياق الخطاب تسمّى بزيد الذي اتصف بالقيام. فهو نفس زيد، وزيد نفس هو. وكذلك زيد نفس قائم، والقائم نفس زيد. ثم(زيد قائم) نفس(هو). و(هو) نفس (زيد قائم). فصحّت نسبة(زيد قائم)، والإخبار به عن(هو).

وهذا الإخبار بالجملة الاسمية يبيّن أنّ(هو) الغائب نفس(زيد قائم). فعرّف الغائب(هو) باسمه وصفته التي اتحدت معه. أيْ أنّ الذات المعبّر عنها بضمير الغائب هي زيد نفسه الذي اتصف بالقيام.

كيف ترتبط الجملة الاسمية التي ليست هي المبتدأ في المعنى والجملة الفعلية بالمبتدأ؟ يركّز النحاة على وجود رابط في الجملة، وهو ضمير يُحيل على المبتدأ، ويصحّح نسبة الجملة إلى المبتدأ؛ لتكون خبرًا عنه. لأن الخبر الجملة لا يتّحد في المعنى مع المبتدأ و» يكون غير الأول وفيه ضميره، نحو قولك : عمرو ضربته، وزيدٌ رأيتُ أباه. فإنْ لم يكن على أحد هذين فالكلام محال»[٢١]. والضمير في الخبر الجملة شرط في تحقّق الإسناد؛ «لأنّ الجملة كلام مستقلّ قائم بنفسه، فإذا لم يكن في الجملة ذكر يربطها بالمبتدأ كي تصيرَ خبرًا وتصير من تمام المبتدأ، وقعت الجملة أجنبيّةً من المبتدأ، ولا تكون خبرًا عنه... لو قلت : «زيدٌ قامَ عمرٌو» لم يكن كلامًا لعدم العائد فإذا كان كذلك؛ لم يكن بدٌّ من العائد»[٢٢].

فيمكن أنْ تُحلّل رابطة الضمير في الجملة مع المبتدأ في ضوء رؤية وجودية تشكّل الأساس في بناء الرابطة المعنوية بينهما. فجملة : (عمرو ضربته) مركّبة من مبتدأ(عمرو) وخبره جملة فعلية، فعلها(ضرب) والفاعل(التاء) المتكلّم، والمفعول به(الهاء). هذه الجملة فيها علاقة معنوية بين المسند والمسند إليه. وهي قيام الفاعل بفعل الضرب. ثم أُضيف المفعول به بغير إسناد أيْ لا يوجد عملية اسنادية بين الفعل والمفعول به؛ لأنّ المفعول فضلة لا يدخل في الإسناد. وإنّما يتعلّق بالجملة بوقوع الفعل على الشخص المضروب، وتخصيص الفعل به.

فهذا الكلام اتصل بعمرو من خلال وجود عمرو الخارجي الذي هو نفس وجود المضروب المشار إليه بالضمير، فعمرو هو نفسه الذي أوقع المتكلّم الضرب عليه. فكأنّ الجملة تعريف لعمرو، وشرح بأنّه ذلك الشخص الذي أوقع المتكلّم الضرب عليه. والتفسير يصحّح صدق هذه الرؤية؛ إذ يمكن أنْ يُقال : ضربتُ عمرًا. بدلًا من : ضربته. والمعنى واحد. فالمضروب هو عمرو، لا شخص غيره في هذا المركب.

كذلك الجملة (زيدٌ رأيتُ أباه) فيها الخبر جملة فعلية(رأيتُ أباه). ولو حُذف الضمير أو أُبدل بضمير

لغير(زيد) لما صحَّ الإسناد حين يُقال : زيدٌ رأيتُ أبًا. أو زيدٌ رأيتُ أباها. أو زيدٌ رأيتُ أباهما؛ لعدم وجود الرابط المطلوب في الاسناد. وسبب عدم وجود الرابط هو عدم الاتّحاد في الوجود الخارجي للأشياء التي تدلُّ عليها المعاني في كلتا الجملتين. فإنّ (رأيتُ أبًا) لها وجود مستقل عن وجود زيد، فيكون لها معنى مستقلّ عن معناه أيضًا؛ إذ لا يتّحد الأب بزيد لا في الوجود ولا في المعنى. وكذلك الضميران : ها وهما يُحيلان على مرجعين مغايرين لزيد. وكلّ مرجع له وجود مستقلّ عن زيد، ثم لهما معنى مختلف كذلك، فلا يُقبل وقوعها خبرًا عن زيد؛ لخلوّها من الرابط الذي هو المبتدأ في المعنى، والمتّحد معه في الوجود والشخص.

٢ـ الفاعل

عدّ الفاعل من مكوّنات التركيب الأساسية التي تُسهم في تحقّق الفائدة المقصودة في الكلام، وتوليد الجمل؛ إذ «الذي يصحّ به فائدة على وجهين جملة من اسم مع اسم أو اسم مع فعل»[٢٣]. فالاسم مع الفعل تشمل الفعل والفاعل والفعل ونائب الفاعل. وينبغي أنْ يتضح جيدًا الأساس الذي يُبنى عليه التركيب بين الفعل والفاعل في الفكر أو النفس قبل أنْ يظهرا في الكلام. إنّ وحدة المعنى بين الفاعل والفعل غير موجودة؛ إذ الفعل قسم مستقلّ من الكلمة يدلّ على حدث وزمن. والاسم قسم آخر يدلّ على مسمّى من غير زمن. فالتغاير المعنوي هو الذي يفرّق بينهما. لذلك لا يشكّل المعنى الذاتي لكليهما أساسًا يُمكّن المتكلم من بناء جملة فعلية فيها اتحاد بين الفعل والفاعل في المعنى.

وقد أُشير إلى علاقة بين الفعل والفاعل تساعد على صحة الكلام، وقبوله. وهي أنْ الحدث الموجود في الفعل يقع صفة للفاعل. فإنْ اتّصف به صلح الكلام، ولا يصلح الكلام عندما لا يكون الحدث وصفًا للفاعل؛ «لأنّ الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل... الفعل الحقيقي، وهو الحدث، وذلك وصفٌ في الفاعل، فإذا أخبرتَ عن فاعل بفعل لا يصحّ منه، كان محالًا، نحو قولك : «تكلّم الحجر» و«طار الفرسُ»، فالحجر لا يوصف بالكلام، ولا الفرسُ بالطيران إلاّ أنْ تريد المجاز»[٢٤].

هذا الأساس الدلالي يُحيل على اتحاد خاصّ في المعنى بين الحدث والفاعل. فالتكلّم لا يتّصف به الحجر؛ لأنه لا يقوم به، ولا يتلبّس به. لعدم وجود وحدة وجودية بينهما؛ لأنّ التكلّم لا يتّحد مع الحجر؛ إذ هو فاقد للقدرة على التكلّم. ويمكن أنْ يقال : تكلّم محمد؛ لأنّه قادر على التكلّم. فيقوم بالتكلّم، ويتّصف به. وهذا المركب الفعلي مقبول عند الجميع؛ لتحقّق شروطه المعنوية التي بُنيت على الاتحاد بين الفعل والفاعل في الخارج. فالفعل الخارجي لا ينفصل عن فاعله عند قيامه به أو تلبّس الفاعل بفعله.

ومثله المركّب الفعلي : طار الفرسُ. فهو ناشئ من تركيب غير إسنادي ـ على جهة الحقيقة ـ إذ لا يمكن إسناد الفعل الحقيقي طار إلى الفاعل الفرس؛ لأنّهما لا يقعان معًا في وجود واحد. فالفرس الخارجي يأبى تقبّل هذا الفعل؛ لأنّه ليس من شأنه، ولا من قدرته ذلك، فلا تتحقّق عندئذٍ وحدة المعنى التي تمثّل الشرط في الإسناد. ويتحدّ وجود النسر مع فعل الطيران، ويتّصف النسر بالطيران؛ لأنّ عنده القدرة عليه. فإذا اتّحدا في الوجود اتّحدا في المعنى، وصلحا مكوّنين في التركيب الإسنادي؛ لإنجاز جملة فعلية : طار النسر.

وربما يُقال : إنّ الإسناد بين الفعل وفاعله يكفي لتكوين الجملة الفعلية؛ «إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون مُوجِدًا للفعل، أو مؤثِّرًا فيه»[٢٥]. و«الفعل مسند إليه ومقدَّم عليه سواء فعل أو لم يفعل»[٢٦] . وهو كلام صحيح؛ إذ الفاعل كلمة ليس لها تأثير

بالفعل، ولا بغيره من كلمات الجمل. ولكن التأثير موجود في مرجع الفاعل، وهو المسمّيات أو الأشياء التي يدلّ عليها بالأسماء. فإذا فُقد التأثير أيًّا كان نوعه بين الأشياء والأفعال الخارجية التي أخذت منها الأسماء والأفعال اللفظية التي يُراد استعمالها فواعل. لا يمكن أنْ تُسند الأفعال إلى الأسماء في التركيب؛ لانعدام الوحدة الوجودية بين الأشياء وأفعالها. والتي ينعدم بسببها الاتّحاد المعنوي بين الأفعال والفواعل اللفظية.

ولا بدّ أنْ يُتصوّر أساس آخر يُعطي المتكلم القدرة على الكلام المقبول. وأنْ يكون ذلك الأساس موجودًا في الفعل والفاعل؛ ليتصف كلاهما بالإمكان في الدخول في عملية التركيب الإسنادي، وقد بُيّنت العلاقة الإسنادية بينهما. فالفعل هو الذي يشكّل المسند، ويُعطي الفائدة للمخاطَب عند إسناده إلى الفاعل. والفاعل المسند إليه «وإذا قلت : (مررتُ راكبًا) فالفعل معتمد الفائدة والفاعل معتمد البيان، والحال للزيادة في الفائدة»[٢٧].

وحدّد النحاة الفاعل حدودًا كثيرة، فكان الإسناد إليه من مكوّنات تلك الحدود النحوية، منها «الفاعل في عرف النحويين : كلُّ اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم. ولذلك كان في الايجاب والنفي سواء»[٢٨]. ولكن هذا البيان لصفة الإسناد بين الفعل والفاعل يحتاج إلى مسوّغ مقبول؛ لإيجاد الإسناد نفسه. وقد أشار إلى ذلك المسوّغ الذي يعدّ أسًّا للإسناد في هذا التعريف للفاعل : «وهو ما قُدّم الفعلُ أو شبّهه عليه، واسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه ك «علم زيد» و»مات بكرٌ» و»ضرب عمرو» و»مختلف ألوانه» ... جهة قيامه به كما في قولك : علم زيدٌ، أو الوقوع منه كما في قولك : ضرب عمرو. ومثّلت لما أسند إليه شبه الفعل بقوله تعالى : (مختلفٌ ألوانه)[فاطر : ٢٨] فألوانه فاعل لمختلف؛ لأنه اسم فاعل فهو في معنى الفعل ، والتقدير : وصنفٌ مختلفٌ ألوانه، فحذف الموصوف وأُنيب الوصف عن الفعل»[٢٩].

فالأسّ هو جهة معنوية معيّنة؛ إذ الفعل يرتبط بالفاعل على أساس معنوي يسمح بدمجهما في مركب إسنادي. وذلك المعنى منتزَع من علاقة وجودية بين الفعل والفاعل. وهي أنّ الفعل الخارجي يتعلّق بفاعله الخارجي بأنواع من التعلّق والارتباط هي : قيام الفاعل بفعله، وينعدم الفعل من غير فاعله. أو تقبّل الفاعل للفعل وتلبّسه به. وهذا الاتحاد الوجودي للفعل بفاعله يحدّد نوعَه طبيعةُ الفاعل وطبيعةُ الفعل في الخارج. فالأفعال الدالّة على السجايا والأخلاق الراسخة تتّحد مع النفس الانسانية، وتتصف بها النفس مثل «فعُل بالضمّ كظرُف وشرُف، لأنه وقفٌ على أفعال السجايا وما أشبهها ممّا يقوم بفاعله، و لا يتجاوزه»[٣٠]. فإذا قيل : عظُم أخوك. فإنّ هذا الفعل ليس فعلًا محسوسًا قام به الأخ. وإنّما هو فعل نفسي برز في نفس الأخ، إذ حقيقة الفعل موجودة ومرتبطة بذات الأخ، وقائمة به. أو الفاعل يقوم حقيقة بفعله خارجًا، مثل : قرأتُ الكتابَ، وأكلتُ التفاحةَ. وغير ذلك من علاقات الفعل بفاعله.

وقد يُعترض على العلاقة المعنوية بين الفعل المنفي وفاعله؛ لأنّ النفي يسلب تلك العلاقة. ويفرض انعدامها بينهما. ولكن يبقى الفعل مسندًا إلى فاعله في النفي كونه مذكورًا معه وهو يقع من فاعله؛ ولولا ذلك لما استطاع المتكلم أنْ ينفي الفعل إذا كان الفعل غير مرتبط بفاعله أو يمكن أنْ يقوم به فاعله. فلو قال قائل : ما جلس الكرسي. فإنّ كلامه هذا غير مقبول؛ لأنّ الفعل لا يقع من الكرسي، ولا يتلّبس الكرسي به. ونفي الشيء غير الواقع تحصيل حاصل. وهو باطل. فلذلك تبقى العلاقة قائمة بين الفعل وفاعله عند النفي؛ «لأنّه إنّما كان فاعلًا باعتبار ذكر الفعل معه

دالًا على من هو له أُثْبتَ أو نُفي»[٣١].

٣ـ نائب الفاعل

الفعل أو شبهه(اسم المفعول) يُسند إلى نائب الفاعل. وهذا الإسناد مثل إسناد الفعل أو شبهه إلى الفاعل. ولكن هناك جهة اختلاف بين الاسنادين، فاسناد الفعل أو شبهه إلى الفاعل من حيث قيامهما بالفاعل أو وقوعهما منه. واسناد الفعل أو شبهه إلى نائب الفاعل من حيث وقوعهما عليه[٣٢]. فالمتكلم لديه معرفة بنائب الفاعل الذي يحيل على شيء خارجي ، وقد أدرك فعلًا أو وصفًا وقع عليه، فإذا رأى ماءً، وقد وقع عليه فعل الشرب. ولا يُريد المتكلم أنْ يذكر من قام بالفعل لأي غرض تداولي. فإنّه يعبّر عن الواقعة بجملة يُخبر فيها بالفعل عن الماء الذي وقع الشرب عليه، فيقول : شُرِبَ الماءُ. أو ينسب الصفة(اسم المفعول) إلى الماء على جهة وقوعه عليه، فيقول عندما يسأل عن النسبة : أ مشروبٌ الماءُ ؟. أو ينفي النسبة : ما مشروبٌ الماءُ.

المحور الثالث ـ العلاقات التركيبية بين الفضلات والعمد

يُشير الرضي إلى نسبة تقع بين التوابع والمتبوعات تختلف عن النسبة الاسنادية بين العمد في الجملة. قال : «الكلام ما تضمّن كلمتين بالإسناد ... تركيبه منهما وكونهما جزأيه، وذلك من دلالة المركب على كل جزء من أجزائه بالتضمين... والمراد بالإسناد أنْ يُخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى على أنْ يكون المخبر عنه أهمَّ ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخصَّ به. فقولنا أن يُخبر، احتراز من النسبة الإضافية، وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها»[٣٣]. والاختلاف بين النسبتين يكون بالإخبار في النسبة بين العُمد. وعدم الإخبار بين التابع والمتبوع؛ إذ المتبوع لا يكون خبرًا عن تابعه. وإنّما يتعلّق المتبوع بالجملة بغير علاقة الإسناد.

وحُدّدتْ فائدة زيادة الكلمات التي يستعملها المتكلم «على أقلّ ما تصحّ به الفائدة من الجملة على ثلاثة أوجه : ما هو للزيادة في الفائدة، وما هو للزيادة في البيان، وما هو لتقويم المعنى. فالذي يتقوّم به المعنى هو الذي لو سقط من الكلام لانقلب المعنى «كقولك : (زيدٌ قائم بالتدبير) فهذا القيد بقولك : (بالتدبير) لتقويم المعنى؛ لأنّك لو قلت : (زيدٌ قائمٌ) لانقلب المعنى أنّه منتصب، وفي الآخر ينبئ عن تدُّبر تدبيرًا مستقيمًا وإنْ كان قاعدًا. وأمّا الزيادة في الفائدة فهي التي تأتي بعد معتمد الفائدة ممّا فيه فائدة أخرى. وأمّا الزيادة في البيان فهي التي تأتي بعد معتمد البيان ممّا هو معلوم عند المخاطَب»[٣٤]. فيكون أمام المتكلم ثلاث فوائد تحقّقها الكلمات الزائدة على العُمد في الجملة :

١ـ الزيادة في الفائدة هي فائدة جديدة على فائدة الفعل أو خبر المبتدأ اللذين هما معتمد الفائدة. ويؤدّيها الحال والنعت وغيرهما.

٢ـ الزيادة في البيان هي بيان جديد. «فالفعل معتمد الفائدة، والفاعل معتمد البيان، والمفعول للزيادة في البيان ... والحال للزيادة في الفائدة «[٣٥].

٣ـ تقويم المعنى هو إثبات المعنى المقصود من غير تغييره. يقوم به اللفظ الذي إذا حذف يختلّ المعنى المقصود، ويتغيّر.

وزيادة الفائدة في المعنى لها رتبة بعد تمام الجملة؛ إذ «كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملًا، وأول عمله أنْ يرفع الفاعل أو المفعول الذي هو حديثٌ عنه نحو : قام زيدٌ، وضُرب عمرو. وكل اسم تذكره ليزيد في الفائدة بعد أنْ يستغني الفعل بالاسم المرفوع الذي يكون ذلك الفعل حديثًا عنه، فهو منصوب، ونصبه لأنّ الكلام قد تمّ قبل مجيئه، وفيه دليل عليه»(٣٦) .

وترتبط الفضلة بالمركّب الاسنادي بروابط لفظية ومعنوية بحسب نوع الفضلة؛ لأنّها لا تدخل في عملية الإسناد مباشرة. وتلك الروابط له أساس واقعي تقوم

عليه. ويمكن الإشارة إلى عدد من الروابط الدلالية لبعض الفضلات فيما يأتي :

١ـ المفعول به

تعريفه : «هو الذي يقع عليه فعل الفاعل ... إذا قلت: «ضربت زيدًا» لم يصحّ تعبيره بأن تقول : «فعلت زيدًا»؛ لأن زيدًا ليس مّما تفعله أنت، وإنما أحللت الضرب به، وهو المصدر. وهذا معنى قوله «هو الذي يقع عليه فعل الفاعل». يريد يقع عليه المصدر؛ لأنّ المصدر فعل الفاعل... ومعنى التعدّي أن المصدر الذي هو مدلول الفعل، وهو فعل الفاعل، على ضربين : ضرب منهما يلاقي شيئًا، ويؤثّر فيه، فيسمّى متعديًا، وضرب منهما لا يلاقي شيئًا، فيسمّى غير متعدّ. فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيره سمّيت متعدّية، وكل حركة له لم تكن ملاقية لغيره كانت لازمة، أي : هي لازمة للفاعل لا تتجاوزه نحو «قام» و «قعد»»[٣٧].

يُستعمل المفعول به بعد الفعل المتعدي في الرتبة الطبيعية له، والذي يربطه بالجملة ليس عملية الاسناد؛ لأنّها قد تمّت بين الفعل وفاعله. وإنّما يرتبط بالفعل عن طريق المعنى الذي يدلّ على واقع متحقّق أو يتحقّق؛ إذ الفعل يقع عليه. فالفعل(ضرب) عندما يقوم به الفاعل يحتاج إلى شيء يقع عليه في الخارج. فالمتكلم يقوم ـ فعلًا ـ بضرب زيد في الخارج. ويسند الفعل إلى نفسه، فيقول : (ضربتُ)معلّقًا الفعل بالمفعول به، ومقيّده بزيد(ضربتُ زيدًا). وهذا التعلّق من غير واسطة هو معنى وقوع الفعل على المفعول به، فلا يعقل الفعل إلاّ بمفعوله[٣٨]؛ لذلك سمّي بالمفعول به «قيل له مفعول به؛ لأنّه لمّا قال القائل : ضَرَبَ، وقَتَلَ، قيل له : هذا الفعل بمن وقع؟ فقال : بزيدٍ أو بعمرو»[٣٩].

٢ـ المفعول المطلق

عرّفه ابن السراج بأنّه «المصدر هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين، فمعنى قولك : قام زيدٌ، وفعل زيدٌ. قيامًا سواء، وإذا قلت : ضربتُ فإنّما أحدثتَ ضربًا فهو المفعول الصحيح... فإذا قلتَ : ضربتُ زيدًا، فالفعل لك دون زيد، وإنّما أحللت الضرب به وهو المصدر، فعلى هذا تقول : قمتُ قيامًا وضربتُ ضربًا وأعطيتُ إعطاءً ... ومصدر الفعل ... يجيء على ضروب : فربما ذكر توكيدًا نحو قولك : قمتُ قيامًا ، فليس في هذا أكثر من أنّك أكدت فعلك بذكرك مصدره، وضرب ثانٍ تذكره للفائدة نحو قولك : ... قمتُ قيامًا طويلًا، فقد أفدت ... في القيام أنه طويل، وكذلك إذا قلت : ضربتُ ضربتين وضربات، فقد أفدت المرار وكم مرة ضربت»[٤٠].

إنّ ما يربط المفعول المطلق بالفعل هو الاتحاد في الحدث لكليهما. ويستعمل المفعول المطلق لثلاثة معانٍ، هي توكيد الفعل، وبيان نوعه، وبيان عدد مراته؛ لأنّ الفعل يتضمّن معنى المصدر، فجيء بالمصدر بعد فعله؛ لتكرير معنى المصدر وهو الحدث في الفعل، فـ«المصدر يذكر لتأكيد الفعل نحو قمت قيامًا ... فليس في ذكر هذه المصادر زيادة على ما دلّ عليه الفعل أكثر من أنك أكدت فعلك ألا ترى أنك إذا قلت ضربت دلّ على جنس الضرب مبهمًا من غير دلالة على كميته أو كيفيته ... ويذكر لزيادة فائدة على ما في الفعل نحو ضربته ضربة وضربتين فالمصدر ههنا قد دلّ على الكمية؛ لأن بذكره عدد الضربات، ولم يكن ذلك معلومًا من الفعل، ومثله في زيادة الفائدة ضربته ضربًا شديدًا ... أفدت أن الضرب شديد»[٤١].

وهذا الاتحاد بالمعنى يسمح بارتباط المفعول المطلق بفعله. ولعل الدليل على صحة هذا الربط الدلالي أنّ استعمال مصدر من فعل مغاير في المعنى لا يكون مقبولًا نحويًّا، مثل : ضربتُ زيدًا مشيًا؛ لاختلاف الحدثين : الضرب للفعل والمشي للمصدر.

فلا يُقبل توكيد الفعل(ضرب) بالمصدر(مشيًا)لأنّ حدث المشي لا يؤكد حدث الضرب؛ لانعدام الاتحاد المعنوي في الحدثين. فلا توجد علاقة اتحاد اسناد أو زمن بين المفعول المطلق والفعل؛ لأنّ «المراد بالتأكيد، المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه، من وصف، أو عدد. وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون، لكنهم سمّوه توكيدًا للفعل توسّعًا، فقولك : ضربت بمعنى : أحدثتُ ضربًا، فلما ذكرت بعده ضربًا صار بمنزلة قولك : أحدثتُ ضربًا ضربًا، فظهر أنّه توكيد للمصدر المضمون وحده، لا للإخبار والزمان اللذين تضمّنهما الفعل»[٤٢].

٣ـ المفعول معه

يرتبط هذا المفهوم في وجوده اللفظي أي أمثلته اللفظية في الاستعمال بالجملة عن طريق واو المعية، ومعنى المصاحبة والمشاركة للفاعل في فعله.((يعني بالمصاحبة كونه مشاركًا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد، فزيد، في : سرتُ وزيدًا، مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد، أي وقع سيرهما معًا، وفي قولك : سرتُ أنا وزيد، بالعطف يشاركه بالعطف في السير، لكن لا يلزم كون السَّيْرينِ في وقت واحد)) [٤٣].

فالفعل سار قام به المتكلّم مباشرة؛ فاستحقّ الفاعل الاسناد إليه. فأخبر المتكلّم عن قيامه بالسير. واشترك معه زيد في السير على جهة المصاحبة. فهناك اتّحاد في الفعل واتّحاد في الزمن بحسب تحليل الرضي؛ لأنّ الفعل(سار) يقع من الفاعل والمفعول معه. بخلاف الواو العاطفة التي تفيد الاشتراك في الفعل فقط دون الزمن .

ويرى ابن يعيش أنّ واو المعية تفيد المصاحبة دون الاشتراك بالفعل و»الواو التي للعطف تُجب الاشتراك في الفعل، وليس الواو التي بمعنى «مع» لأنّها توجب المصاحبة. فإذا عطفت بالواو شيئًا على شيء دخل في معناه، ولا توجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسةً ومقارنةً»[٤٤].

ولعل ابن يعيش فهم عدم الاشتراك في الفعل مع واو المعية من الأمثلة التي ذكرها، وهي «»ما صنعتَ وأباك»، فإنّما تريد : ما صنعتَ مع أبيك... وإذا قلتَ : «استوى الماء والخشبة» و «ما زلتُ أسيرُ والنيلَ» يفهم منه المصاحبةُ والمقارنةُ»(٤٥). فالأبُ ما صنع، والخشبةُ ما استوت، والنيلُ ما سار. وإنّما الفاعل لهذه الأفعال مصاحب للمفعول معه فقط. مثل «كنْ أنت وزيدًا كالأخ... وأنت لا تريد أن تأمره [زيدًا]، وإنّما تريد أنْ تأمر مخاطبَك بأنْ يكون معه كالأخ»[٤٦].

٤ـ المفعول لأجله

عرّف بأنّه «الاسم الذي ينتصب ...بالفعل الذي قبله، وإنّما تذكره لتعرف الغرض الذي من أجله فعلت ذلك الفعل. فهو جواب لمَهْ... وذلك قولك : ضربتُه تقويمًا له، وجئتُك إكرامًا لك، وأكرمته حذرَ شرّه. فالمعنى : ضربته للتقويم، وجئتك للإكرام، وأكرمته للحذر»[٤٧]. ويُعدّ التقويم والإكرام والحذر أسبابًا لصدور الأفعال في الخارجي. فالذي يربط المفعول لأجله بالجملة الفعلية هو معنى العلة وراء القيام بالفعل. فهو يبيّن علّة الفعل. والفعل والمفعول لأجله يشتركان في الفاعل والزمن[٤٨].

٥ـ الحال

يتّحد الحال مع الفاعل أو المفعول أي صاحب الحال في الجملة في كونه وصفًا يُبيّن هيأتهما. فتارة توجد وحدة بين الحال والفاعل في وجود الفاعل، مثل : عاد الأخ مبتسمًا. فالأخ هو المبتسم في المعنى والخارج، لكن الحال يكشف الوضع الذي عليه الأخ عند عودته. وهي حالة متحدة مع الأخ. وقيل في اتحاد الحال والفاعل الذي يُسند إليه فعل لازم : إنّ الحال تختلف عن المفعول به، وهي « ليست مفعولةً ك «ضربَ

زيدٌ عمرًا». وممّا يدلّ أنّها ليست مفعولةً أنّها هي الفاعل في المعنى، وليست غيرَه، فالراكب في «جاء زيدٌ راكبًا» هو زيد. وليس المفعول كذلك»[٤٩].

وتارة توجد وحدة للحال مع المفعول به في وجود المفعول به ، مثل : ساعدتُ الرجل فقيرًا. فالرجل هو الفقير في المعنى والوجود. فإنّ حالة الفقر متحدة بالرجل الخارجي. وعبّر عنهما بهذه الجملة. والحال يُبيّن هيأة الرجل عند قيام المتكلّم بمساعدته. وكلتا الوحدتين قد تجتمعان معًا في : نظر محمدٌ إلى أخيه جالسين. فهما قد اشتركا في حالة واحدة عند قيام محمد بالنظر إلى أخيه. وكذلك الحال يشترك مع الفاعل والمفعول في زمن الفعل. وقد ذكر ابن جني الاتحاد بين الحال وصاحبها سواء أكان فاعلاً أو مفعولًا «الحال وصف هيأة الفاعل، أو المفعول به. ولفظها نكرة، تأتي بعد المعرفة، قد تمّ عليها الكلام، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى»[٥٠].

٦ـ التمييز

هذا الاسم المميِّز يدلّ على جنس المميَّز أو نوعه. وتقع بينهما وحدة دلالية، ترجع إلى وجود واحد. في قولك : هؤلاء ثلاثون رجلًا. فإنّ العدد يدلّ على أشياء معدودة، هي نفسها الرجال الدالّ عليهم بـ(رجلاً)؛ لأنّ الاسم النكرة يفيد العموم، وهو النوع. ومن خصائص المميَّز يصلح للانطباق على أجناس أو أنواع كثيرة. فيُستعمل المميِّز؛ لتبيين النوع الذي يندرج تحته المميَّز. وقد أشار ابن جني إلى وظيفة المميِّز البيانية بقوله «ومعنى التمييز تخليص الأجناس بعضها من بعض، ولفظ المميِّز اسم نكرة يأتي بعد الكلام التامّ يراد به تبيين الجنس»[٥١].

وبيّن ابن يعيش الإبهام الذي يتصف به المميَّز المفرد؛ لاحتمالاته الكثيرة « وأمّا المفرد، فنحو قولك : «عندي راقود خلًّا ... الإبهام وقع فيه وحده لاحتماله أشياء كثيرة كالخل والخمر والعسل»[٥٢]. وكذلك يقع الابهام في الجملة»قولك «طاب زيدٌ نفسًا»... الطيبة ... مسندة إلى زيد، والمراد شيء من أشيائه، ويحتمل ذلك أشياء كثيرة كلسانه وقلبه ومنزله»[٥٣]. وإذا قلت : زاد المجتمع. علم السامع أنّ هناك غموضًا في نسبة الزيادة إلى المجتمع. فيحتمل : زاد المجتمع مالًا أو فقرًا أو وعيًا أو جهلًا أو ... فإنْ قلت : زاد المجتمع ثقافةً. ارتفع الغموض، وتجلّى نوع الزيادة. ولا ريب في أنّ الثقافة من الصفات التي يتحلّى بها أفراد ذلك المجتمع. فمعنى المميِّز منسجم مع معنى المجتمع؛ لأنّهما صفة وموصوف. وهما متحدان في الخارج في الأفراد. وللمميِّز نسبة وإسناد مطوي في المركّب، يظهر في التركيب الإسنادي : زادت ثقافةُ المجتمع. فالزيادة منسوبة إلى الثقافة لا للمجتمع في الأصل. و»الأسماء التي تنتصب بالتمييز والعامل فيها فعل أو معنى الفعل، والمفعول هو الفاعل في المعنى وذلك قولك : ... تصبّب عرقًا. وطبتُ بذلك نفسًا، وامتلأ الإناءُ ماءً ... فالماء هو الذي ملأ الإناء، والنفس هي التي طابت، والعرق هو الذي تصبّب، فلفظه لفظ المفعول وهو في المعنى فاعل»[٥٤].

٧ـ النعت

عرّفه ابن جني قائلًا « الوصف لفظ يتبع الاسم الموصوف تحليةً له، وتخصيصًا ممّن له مثل اسمه بذكر معنى في الموصُوف أو في شيء من سببه»[٥٥]. فيُفهم من هذا التعريف أنّ النعت(الوصف) لفظ يشمل المفرد والجملة. يتصل بموصوف. بينهما علاقة معنوية؛ إذ يدلّ النعت على معنى في المنعوت. وذلك المعنى يتحلّى به الموصوف. نحو : قدم محمد الكريم. فصفة الكرم معنى موجود في محمد. ومتصف به، ومتحدّ بنفسه. أو تقول : قدم محمد الكريم أبوه. فالكرم صفة لمحمد في الوظيفة النحوية. وصفة واقعية لأبيه. ولوجود علاقة النسب بينه وبين أبيه ارتبط النعت بمحمد.

النتائج

درستُ مفهوم التركيب في اللغة والاصطلاح، ومكونات المرّكب التام. والعلاقات التركيبية بين العُمد، والعلاقات التركيبية في الفضلات. وتبيّن لي النتائج الآتية :

١ـ التركيب النحوي عملية فكرية يقوم بها المتكلّم قبل إنتاج الكلام. ويُستعمل التركيب أيضًا للدلالة على الجملة. والمصطلح المناسب للجملة هو المركَّب الذي يُنتجه المتكلّم أثناء التركيب العقلي.

٢ـ يرّتب المتكلّم مكونات كلامه على أسس معنوية تربط بينها، وهذه الأسس المعنوية تدلّ على الأشياء الخارجية وأفعالها وصفاتها.

٣ـ هناك اتحاد في معنى المبتدأ والخبر، وهو أساس صحة الاسناد بينهما. واتحاد في وجود الفعل وفاعله أو نائب فاعله يسمح باسناد الفعل إليهما. واتحاد في معنى الحال وصاحبه، واتحاد في معنى النعت والمنعوت، واتحاد في معنى المفعول المطلق والحدث في فعله، واتحاد في معنى التمييز والمميَّز، واتحاد في المصاحبة بين المفعول معه والفاعل أو المفعول به. ووجود علة تربط المفعول لأجله وفعله. وكل هذه المعاني هي أساس صحة التعلّق بين الفضلات بالعمد من غير إسناد. وهذا الاتحاد في المعنى يُشير إلى اتحاد في الوجود الخارجي للأشياء التي تدلّ عليها الألفاظ في هذه الأبواب النحوية المذكورة.

٤ـ الكلمات التي تتحقّق فيها شروط التركيب المعنوية والوجودية يتمكّن المتكلّم من استعمالها في مركباته. فالأفعال تُسند إلى الأسماء لوجود الاتحاد المعنوي والوجودي بينها. فالفعل يقوم بفاعله. والأسماء تحتلّ المرتب العليا من الإسناد؛ لأنّها تقبل الإسناد إليها، والإسناد إلى غيرها.

٥ـ الحروف لا تتحقّق فيها شروط التركيب المعنوية والوجودية. فلا يتمكّن المتكلّم من استعمالها في مركباته. ويمتنع أنْ تدخل في عملية التركيب؛ لأنّها لا تقبل أنْ يُسند إليها، ولا أنْ تُسند إلى غيرها كالحروف؛ لأنّ معناها في غيرها من الكلمات. فلا تتّحد مع غيرها من الأسماء والأفعال في المعنى، ولا في الوجود.

الهوامش

١ـ المحكم والمحيط الأعظم : ١٥/٧. لسان العرب ـ دار صادر : (ركب) ٤٣٢/١.
٢ـ لسان العرب ـ دار صادر : (ركب) ٤٣٢/١.
٣ـ التعريفات :٦٠.
٤ـ التعريفات :٥٩.
٥ـ المعجم الفلسفي :٢٦٨/١.
٦ـ شرح كتاب الحدود في النحو : ٧٦.
٧ـ شرح المفصل : ٤٤/١.
٨ـ شرح الرضي على الكافية :٣٣/١.
٩ـ شرح الرضي على الكافية :١٨٧/١.
١٠ـ شرح كتاب سيبويه : ١٣٨/١.
١١ـ شرح الرضي على الكافية :٣٣/١ـ٣٤.
١٢ـ شرح المفصل : ٤٥/١.
١٣ـ شرح المفصل : ٥٢/١.
١٤ـ الأصول في النحو :٣٧/١.
١٥ـ الأصول في النحو :٤١/١.
١٦ـ شرح المفصل : ١٦٩/١.
١٧ـ الأصول في النحو :٦٢/١.
١٨ـ شرح الرضي على الكافية :٢٤٣/١.
١٩ـ شرح الرضي على الكافية :٢٣٨/١.
٢٠ـ الايضاح في شرح المفصل : ١٥٧/١.
٢١ـ الأصول في النحو :٦٢/١.
٢٢ـ شرح المفصل : ٢٣٠/٢.
٢٣ـ شرح كتاب سيبويه : ١٣٨/١.
٢٤ـ شرح المفصل : ٤٤/٢ـ٤٥.
٢٥ـ شرح المفصل : ٢٠٠/١.
٢٦ـ شرح المفصل : ٢٠٠/١.
٢٧ـ شرح كتاب سيبويه : ١٣٩/١.
٢٨ـ شرح المفصل : ٢٠٠/١.
٢٩ـ شرح شذور الذهب : ١٨٩ـ١٩٠.
٣٠ـ مغني اللبيب :٦٧٤/٢.
٣١ـ الايضاح في شرح المفصل : ١٥٩/١.
٣٢ـ ينظر : شرح شذور الذهب :١٩٠.
٣٣ـ شرح الرضي على الكافية :٣١/١.
٣٤ـ شرح كتاب سيبويه : ١٣٩/١.
٣٥ـ شرح كتاب سيبويه : ١٤٠/١.

٣٦ـ الأصول في النحو : ٥٤/١.
٣٧ـ شرح المفصل : ٣٠٨/١.
٣٨ـ ينظر : شرح كتاب الحدود في النحو : ٢٠٠
٣٩ـ الأصول في النحو :١٧١/١
٤٠ـ الأصول في النحو :١٥٩/١ـ١٦٠.
٤١ـ شرح المفصل : ٢١٤/١ـ٢١٥.
٤٢ـ شرح الرضي على الكافية :٢٩٨/١.
٤٣ـ شرح الرضي على الكافية : ٥١٥/١.
٤٤ـ شرح المفصل : ٤٤١/١.
٤٥ـ شرح المفصل : ٤٤١/١.
٤٦ـ شرح قطر الندى وبل الصدى : ٢٣١.
٤٧ـ الايضاح العضدي : ١٩٧.
٤٨ـ شرح كتاب الحدود في النحو : ٢١٦
٤٩ـ شرح المفصل : ٤/٢.
٥٠ـ اللمع ـ ابن جني : ٥٣.
٥١ـ اللمع : ٥٣.
٥٢ـ شرح المفصل : ٣٦/٢.
٥٣ـ شرح المفصل : ٤/٢.
٥٤ـ الأصول في النحو :٢٢٢/١.
٥٥ـ اللمع : ٦٥.

المصادر والمراجع

١ـ الأصول في النحو ـ محمد بن سهل بن السراج(ت٣١٦هـ) تحقيق د. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، ط٣. بيروت ـ لبنان ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٢ـ الايضاح في شرح المفصل ـ عثمان بن عمر بن الحاجب(ت٦٤٦هـ) تحقيق د. موسى بناني العليلي. مطبعة العاني ـ بغداد ـ العراق ١٩٨٢م.

٣ـ التعريفات ـ علي بن محمد الجرجاني(ت٨١٦هـ) وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السّود. دار الكتب العلمية، ط٢. بيروت ـ لبنان ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٤ـ شرح الرضي على الكافية ـ محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي(ت٦٨٨هـ) تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قاريونس، ط٢، ليبيا ١٩٩٦م.

٥ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ـ عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ(ت٧٦١هـ) ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكوخ للطباعة والنشر، ط١. إيران ١٣٨٤هـ ش.

٦ـ شرح قطر الندى وبل الصدى ـ عبد الله بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الميثاق، الموصل ـ العراق(د ت).

٧ـ شرح كتاب الحدود في النحو ـ عبد الله بن أحمد الفاكهي(ت٩٧٢هـ) تحقيق د. المتولي رمضان . مكتبة وهبة، ط٢. القاهرة ـ مصر ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٨ـ شرح كتاب سيبويه ـ علي بن عيسى الرماني(ت٣٨٤هـ) تحقيق ودراسة محمد إبراهيم يوسف. أطروحة دكتوراه. جامعة أم القرى ـ كلية اللغة العربية ، السعودية ١٤١٤ـ١٤١٥هـ.

٩ـ شرح المفصل للزمخشري ـ يعيش بن علي بن يعيش(ت٦٤٣هـ) تحقيق د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط١. بيروت ـ لبنان ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٠ـ لسان العرب ـ محمد بن مكرم بن منظور(ت٧١١هـ) ـ دار صادر. بيروت ـ لبنان (د ت).

١١ـ اللمع ـ عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ) تحقيق د. سميح أبو مغلي. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن١٩٨٨م.

١٢ـ المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ـ علي بن إسماعيل بن سيده(ت٤٥٨هـ) تحقيق محمد علي النجار. معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، ط١ـ ١٣٩٣هـ/١٩٩٣م.

١٣ـ المعجم الفلسفي ـ د. جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني. بيروت ـ لبنان١٩٨٢م.

١٤ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ـ عبد الله بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله. دار الفكر ـ ط١، دمشق ـ سوريا١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.